مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: سياسة تركيا المائية تجاه العراق بعد العام 2014
اسم الكاتب: م.م. ساره حامد ناجي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7467
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 18:37 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

سياسة تركيا المائية تجاه العراق بعد العام 2014

م.م. سارة حامد ناجي

Turkish water policy towards Iraq after 2014

Sara H Naji sarah.h@cis.uobaghdad.edu.iq

تاريخ الاستلام 2024/4/28 تاريخ القبول 2024/6/9 تاريخ النشر 2024/10/30

الملخص:

لا يمكن للحياة بوجه عام والانسانية بوجه خاص ان تقوم أو تستمر وتتطور من دون الماء ويتفاوت توافر المياه بين منطقة وأخرى وكذلك بين دولة وأخرى. ونظراً لوقوع المنطقة العربية في الجزء الاكثر جفافاً من العالم حيث يقل هطول المطر فيها، فإن الموارد المائية المتجددة في المنطقة العربية تعد محدودة، بل ونادرة نسبيا، مقارنة بالزيادة السكانية المتنامية. علاوة على أن الموارد المائية السطحية في غالبية الدول العربية هي مياه مشتركة مع دول من خارج المنطقة، مما يهدد أمن وسلامة هذه الموارد بالرغم من الاتفاقيات الدولية المبرمة بين كل من دول المنبع، ودول المجرى، والمصب. وتمثل أزمة المياه في نهري دجلة والفرات أنموذجاً لازمة المياه في الشرق الأوسط، فتركيا باعتبارها دولة المنبع تمتلك ميزة جغرافية واستراتيجيه تتمثل بالسيطرة الكاملة على كل من هذين النهرين في مواجهة الدولتين المتشاطئتين معها سوريا والعراق. وبرزت المشكلة المائية بين العراق وتركيا لأول مرة في منتصف السبعينيات من القرن الماضي، أثر انجاز تركيا بناء سد كيبان احد السدود الضخمة وتخزين المياه فيه، وقد بلغ نقص المياه في العراق حدا كبيرا، بسبب العجز في الميزان المائي بين العرض المحدود والطلب المتزايد على المياه، وإذا كان صلب موضوع بحثنا ينصب على المشكلة المائية بين العراق وتركيا، فأن الغاية من بحثنا، فضلاً عن إبعاده العلمية وما يمكن ان يسلطه من أضواء كاشفة على جوانبه المتعددة هو التنبيه بحاضر ومستقبل هذا البلد من النتائج والتداعيات الخطيرة وربما الكارثية التي يمكن

ان يواجهها مستقبل العراق، نتيجة المشاريع المائية ذات الصلة بنهري دجلة والفرات من قبل دول الجوار الجغرافي للعراق تركيا، وسوريا، وإيران، التي أدت إلى تجاوز هذه الدول على حقوق العراق المائية في نهري دجلة والفرات نتيجة الممارسات غير القانونية المتبعة في مشاريع الدول المذكورة.

Abstract:

Life in general, and humanity in particular, cannot exist, or continue and develop without water, and the availability of water varies from one region to another, as well as from one country to another. Given that the Arab region is located in the driest part of the world where there is less rainfall, the renewable water resources in the Arab region They are limited, and even relatively rare, compared to the growing population. In addition, to the fact that the surface water resources in most Arab countries are shared waters with countries outside the region, which threatens the security and safety of these resources despite the international agreements concluded between both upstream and downstream countries. The water crisis in the Tigris and Euphrates rivers represents a model for the water crisis in the Middle East. Turkey, as a country of origin, has a geographical and strategic advantage represented in complete control of each of these rivers in the face of the two riparian states with it, Syria and Iraq. The water problem between Iraq and Turkey emerged for the first time in the mid-seventies of the last century. The impact of Turkey's construction of the

Kiban Dam, one of the huge dams and storing water in it, and the water shortage in Iraq has reached a great extent, due to the deficit in the water balance between the limited supply and increasing demand for water and if the core of our research is focused on the water problem between Iraq and Turkey, then the purpose of our research, in addition to its scientific dimensions, and the revealing lights it can shed on its multiple aspects, is to alert the present and future of this country from the dangerous and possibly catastrophic consequences and consequences that the future of Iraq may face. As a result of water projects related to the Tigris and Euphrates rivers by the neighboring countries of Iraq, Turkey, Syria, and Iran, which led to these countries bypassing Iraq's water rights in the Tigris and Euphrates rivers as a result of the illegal practices followed in the projects of the mentioned countries.

المقدمة:

تشكل المياه أهمية كبيرة في حياة الامم وتؤكد العديد من المعطيات بأن الحروب القادمة ستكون حروباً من أجل المياه ، واذا كان القرن الماضي هو قرن النفط، فإن القرن الواحد والعشرين هو قرن المياه ، إذ يواجه العراق تحديات كبيرة بسبب ازمة المياه، اذ عانى العراق خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي صعوبات كبيرة تتعلق بالمياه ، لاسيما أن العراق بلد زراعي واطلق عليه تاريخياً (أرض السواد)، وتقف وراء هذه الأزمة دولة المنبع (تركيا) التي سعت خلال المدة الأخيرة الى بناء السدود والخزانات بغية الضغط على العراق ، وتعد كل من دجلة والفرات انهار دولية وفقا لأحكام القانون الدولي، اذ ان حوضهما يمر في اقاليم دول مختلفة وفي هذه

الحالة فأن كل دولة تباشر سيادتها على ما يمر في أقاليمها من النهر، ومن ثم فان لاي دولة لا يجوز ان تقوم بأي مشروع على النهر يكون من شأنه المساس بحقوق الدول الاخرى في المياه وهذا مخالف للواقع المائي في المنطقة.

ان تركيا استندت في سياساتها المائية الى رؤية مفادها انها تعد حوضي دجلة والفرات حوضاً واحداً، وان النهرين عابرين للحدود وليس نهران دوليين، ومن ثم تحاول (تتريك) النهرين وذلك عن طريق جعلهما نهران وطنيان يخصان تركيا، و هذا ما منحها حق التصرف بمياه النهرين في حدودها السياسية دون الاخذ بنظر الاعتبار الاضرار الناجمة على الدول التي تشاركها مياهها.

اولا: اهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من أهمية المياه كمورد اقتصادي لا يمكن الاستغناء عنه، باعتباره أحدى مرتكزات التنمية الزراعية والمصدر الرئيس لتطور الزراعة، وتضييق الفجوة الغذائية ونظراً لما تشكله السياسة المائية التركية من عوامل تحد من الموارد المائية وتؤثر على نوعيتها ، لأن تأثير السياسة المائية التركية ليس فقط على كمية المورد السنوي لنهري دجلة والفرات ، وانما على نوعية هذا المورد الذي أخذ يسوء نتيجة لارتفاع نسبة الاملاح فيه بسبب عمليات التخزين التي تقوم بها تركيا من خلال مشاريعها المستمرة من خلال ما يعرف بمشروع (الغاب) ، لذا يحاول الباحث الوقوف على حقيقة المخاطر والمشكلات الناجمة عن السياسة المائية التركية، ولا سيّما تجاه العراق .

ثانيا: مشكلة البحث:

ان عامل المياه ما زال مؤثراً وحاضراً في سياسة تركيا الخارجية، والتي عملت على توظيفه سياسياً حيال الدول الأخرى المستفيدة منه، ومنها العراق، والتي تعاملت معه وفق مبدأ تحديد كمية المياه المنسابة إليه ، والى استخدام المياه كوسيلة ضغط على العراق لتحقيق مكاسب استراتيجية لها ، ويمكن أجمال مشكلة البحث من التساؤلات الاتية : –

ما هي سياسة تركيا المائية؟ وكيف اثرت على حصة العراق المائية وماهي الوسائل والاجراءات التي اتخذها العراق لمواجهة هذه المشكلة؟

ثالثا: فرضية البحث :

ترتكز فرضية البحث على أنه نتيجة الأهمية الاستراتيجية للعراق في الادراك التركي، فأن سياسة تركيا المائية حيال العراق تتحدد في ضرورة استخدام المياه لحماية مصالح تركيا الاستراتيجية كعامل ضاغط ومؤثر فاعل، إذ انه كلما زادت تركيا في انشاء مشاريعها المائية على حوضي دجلة والفرات في ظل ازمة المياه سوف يؤدي ذلك إلى تعقد العلاقات العراقية التركية في المستقبل.

رابعا: هدف البحث:

يهدف البحث الى امكانية فهم طبيعة سياسة تركيا المائية تجاه العراق، وكيف يمكن ان تؤثر هذه السياسة على كمية المياه التي يحصل عليها العراق ونوعيتها.

خامسا: منهجية البحث:

يستعين الباحث بالمنهج التحليلي النظمي في قراءة تأثير المياه واستخدامها كعامل ضغط على دول المصب، ومنها العراق، فضلا عن فهم مدخلات السياسة المائية التركية والعوامل المؤثرة في هذه السياسة، وتحليل مخرجات هذه السياسة.

سادسا: هيكلية البحث:

قسم البحث الى ثلاثة مباحث، فضلاً عن المقدمة، والخاتمة، تناول المبحث الاول (المشروعات المائية التركية على نهري دجلة والفرات)، أما المبحث الثاني فتناول (تأثير المشروعات المائية التركية على الأمن المائي العراقي)، اما المبحث الثالث فتضمن (المقترحات لتعزيز الأمن المائي العراقي).

المبحث الاول

المشاريع المائية على نهري دجلة والفرات

ان من الصعوبة استغلال مياه نهر دجلة في تركيا كون القسم الاعظم من أراضي الحوض مناطق جبلية وعرة، إلا ان الحكومات التركية المتعاقبة حاولت بطرق ووسائل مختلفة الاستفادة من مياه النهر والعمل على تطوير حوضه ، لاسيما الاراضي السهلية المحيطة به ، لتحقيق فوائد اقتصادية من جهة، ولكي لا تدع المياه تنساب حرة طليقة الى دول الجوار التركي من جهة أخرى، الأمر الذي يمنح تركيا أمكانية التحكم والسيطرة على مياه نهر دجلة ايضا ولأجل تحقيق تلك الأهداف وضعت الحكومات التركية برنامجاً متكاملاً تضمن انشاء (37) خزاناً و (٢٨) محطة كهربائية، مع (41) شبكة اروائية، ومعظم وحدات هذا البرنامج هي جزء من مشروع جنوب شرق الاناضول (GAP) المقام حاليا على حوض دجلة والذي يتضمن انشاء (8) سدود رئيسة، وتطوير مشاريع اروائية جديدة، ويقدر المختصون في الشؤون الهيدرولوجية انه في حال انجاز جميع وحدات المشروع الخاص بنهر دجلة سيكون بمقدورها ارواء اراض زراعية في حوض دجلة تقدر مجموع مساحتها (632200) هكتار واحتياجاتها المائية السنوية (5.837) مليار م3، بينما تبلغ الطاقة التخزينية الكلية للسدود ما يزيد عن (15.5) مليار م3 ، وان اهم هذه السدود هو سد (اليسو) حيث تبلغ طاقته التخزينية الاعتيادية (10.41) مليار م3 [1]، ولأهمية هذه المشاريع والسدود سيتم تناولها بشيء من الايجاز.

المطلب الأول : المشاريع المائية التركية:

اولا: المشاريع المائية التركية على نهر دجلة.

1. مشروع (دجلة كيرال كيزي)، يضم هذا المشروع سد كيرال كيزي، و محطتيهما الكهربائيتين اللتين تبلغ طاقتهما التخزينية نحو (1.9) كم م3، ويقع ضمن ولاية ديار بكر، حيث يهدف المشروع الى انتاج (60)ميكا واط/ساعة من الطاقة، فضلاً

عن ري (80 126 هكتار) من أراضي الضفة اليمنى من نهر دجلة فيها (2027 5) هكتار تروى سيحاً، و (74047) هيكتار تروى بالضخ[2].

2. مشروع باطمان: يقع على رافد باطمان في ديار بكر وسيرت، ويضم سدا بسعة خزنية قدرها (1018) كم م3، ومحطة كهرومائية بسعة (198) ميكا واط ومشاريع ري فرعية لسقي حوالي (38) الف هكتار سيحا، بوشر بالمشروع عام 1986، وتم انجازه عام 1992.

3. مشروع باطمان – سيلوان: يقع في محافظة امد ويهدف الى ارواء (213) الف هكتار مع محطة كهرومائية سعة (.300) ميكا واط .

4. مشروع كاريان، يقع هذا المشروع على نهر كاران وهو أحد روافد دجلة صو، ويهدف الى توليد (315) مليون كيلو واط / ساعة سنوياً من الطاقة الكهربائية، فضلاً عن ارواء (60) الف هكتار من الأراضي الزراعية على جانبي النهر[3].

5. مشروع سد اليسو : مشروع يقع على نهر دجلة في ولايتي ماردين وسيرت سعته التخزينية (10.4) كم م3، وارتفاعه 138 م، ومحطة كهربائية سعتها (1200) ميكا واط ، ويقع على بعد 70 كم من الحدود العراقية– التركية، تم افتتاح السد في شباط عام 2018، وبدء ملأ خزانه المائي في 1 حزيران لعام 2018 .

6 منهم الجزيرة: يعد هذا اخر المشاريع التركية المنجزة على حوض دجلة قبل دخوله الاراضي العراقية، ويقع هذا المشروع جنوب سد اليسو بالقرب من الحدود العراقية، ويهدف المشروع إلى ارواء اراضي زراعية تقدر مساحتها بـ (121) الف هكتار، منها (89) على الجهة اليسرى من نهر دجلة في سهول الجزيرة سيلوبي، ويهدف المشروع الى توليد (1,208) مليون كيلو واط / ساعة سنوياً من الطاقة الكهربائية [4].

7. مشروع جنوب شرق الاناضول (الكاب) : يعد مشروع (الكاب) التركي من أهم المشاريع التركية المقامة على نهري دجلة والفرات، وهو أضخم مشروع في العالم من حيث المساحة، يتألف من من 22 سداً و ١٩ محطة كهربائية، فضلاً عن مشروعات أخرى متنوعة تمتد في منطقة جنوب شرق تركيا المجاورة للعراق[5].

ثانيا : المشاريع المائية التركية على نهر الفرات[6] :

1. مشروع كيبان : اول المشاريع التركية ويقع خارج الغاب، بوشر بالتخطيط له عام 1952، ويعد من السدود الكبيرة والمهمة بسعة تخزينية تقدر بـ (30.7) كم3، وتبلغ سعة المحطة الكهرومائية (1240) ميكا واط، ويقع عند إلتقاء رافدي الفرات وسط اقليم الازغ.

2. مشروع سد قرة قايا: يعد هذا المشروع من اكبر منظومات الري في العالم ويقع الى الجنوب من سد كيبان يبلغ ارتفاع السد (173) م، وتبلغ السعة التخزينية 9.54 كم3، وتبلغ سعة محطته الكهرومائية 1800 ميغا واط.

3. مشروع الفرات الادنى: يعد اكبر المشاريع التركية على نهر الفرات ويمثل الجزء الاكبر من مشروع الغاب تبلغ السعة الانتاجية لهذا المشروع الكبير 2400 ميغا واط، ويشمل على سد اتاتورك ، فضلاً عن 21 سد صغير، و 17 محطة توليد كهرباء، ونفق شاتلي اورفا، والمحطة الكهربائية في النفق نفسه، وعدد من المشاريع الاروائية من ضمنها المشروع الاروائي بالضخ لمنطقة سوروق/جيلان، واخيراً مشروع الاعداد بالضخ لمنطقة بوزوفو.

4. مشروع سوروق – يازكي : مشروع كبير يقع ضمن محافظة اورفا يهدف الى ارواء مساحة (113419) هكتار فضلاً عن محطة لتوليد الطاقة الكهرومائية تقدر ب (44) ميغاواط، وتنتج طاقة كهربائية تقدر بـ 107 مليون ميكاواط/ ساعه .

5.المشروعات التركية الحدودية على نهر الفرات: تقع في المنطقة المحصورة بين سد اتاتورك والحدود السورية –التركية، وتتألف من سد بيره جك، وسد قرة قاميش .

6.مشروع ري اديمان: يقع على نهر الفرات ويتكون من سدين اديمان كوك صو، وسد اديمان كاهتا، ويضم المشروع 5 محطات ضخ، ويهدف المشروع الى ارواء اكثر من 745 الف هكتار من الاراضي، وتنتج المحطة الكهربائية مايقارب 509مليون كيلواط /ساعة سنوياً.

7.مشروع اديامان –جوكصو –اربان: مشروع اروائي يهدف الى ري مساحة واسعة تقدر ب (72)الف هكتار من اراضي غازي عنتاب، وولاية اديامان ،وتم تنفيذه عام 1996.

8.مشروع غازي عنتاب: يتضمن هذا المشروع مجموعة من السدود ويهدف الى ارواء مساحات من الاراضي تقدر ب (98) الف هكتار ويشمل السدود الاتية سد هانج اغر وسد قايجك وسد كلمن وسد مشروع ري بلقيس[7] .

يتضح مما تقدم أن السياسة المائية التركية بخططها وبرامجها الواسعة ستمكنها من السيطرة الكاملة على مياه نهر دجلة داخل أراضيها، وستحقق لها اهدافا اقتصادية، واجتماعية، وسياسية مختلفة، ومنها ما يأتي:

1. تنمية وتطوير المناطق الشرقية بمختلف المجالات أسوة بمناطقها الغربية والشمالية الغربية.

2. زيادة انتاجها من الطاقة الكهرومائية التي تزخر بها مياه نهر دجلة من خلال السدود والمشاريع المقامة عليه، ولا سيّما سد اليسو، ويحقق لها هذا الأمر سد النقص الذي تعاني منه تركيا في مجالات الطاقة وتلبية متطلبات النهضة الصناعية الجديدة.

3. أحكام السيطرة على جهاتها الشرقية والجنوبية الشرقية، وذلك لخشيتها من الحركات الانفصالية التي تقودها الجهات الانفصالية، والاقليات هناك.

4. ان استئثار تركيا بكميات كبيرة من المياه سوف لا يعرض مشاريع الري وتوليد الطاقة الكهربائية في العراق وسوريا الى أضرار بالغة فحسب بل سيعرضها إلى خطر الجفاف، والتلوث البيئي، واحلال الكوارث في المجال الزراعي، والصناعي، وغيرها وهذا متوقع في حال غياب الاتفاق مع الجانب التركي، الامر الذي يدعو الى ضرورة الاسراع بغية التوصل الى اتفاق حول الحصص المائية من نهري دجلة والفرات، وهذا ما سيتم تناوله لاحقاً [8].

المطلب الثاني (اهداف المشاريع المائية التركية)

ان اهم ما يلاحظ من سياسة تركيا المائية بأنها ليست مجرد تنظيم تصاريف لنهر دجلة والحد من مخاطر الفيضانات كما تدعي الاخيرة ، وانما في حقيقة الأمر هي مشروعات اقتصادية سياسية تتيح لتركيا القدرة في التحكم بالمياه التي تطلقها إلى كل من العراق، وسوريا، وبذلك فهي تحرمها من التصاريف الطبيعية للنهر، والتأثير على معدل الوارد السنوي مستخدمة قدرة التحكم بالتصاريف ورقة ضغط سياسية لتمرير مخططات واهداف تمليها عليها برامج التعاون المشتركة بينها وبين الدول الغربية، والحد من القدرات الزراعية في كل من العراق، وسوريا لتهديد امنها الغذائي، و بذلك تهدف تركيا من سياستها الى جملة من الاهداف يمكن اجمالها بالآتي [9]:

اولا: أهداف اقتصادية.

تهدف تركيا من وراء سياساتها المائية في منطقة جنوب شرق الأناضول بشكل أساس الى تنمية هذه المنطقة والعمل على استغلال الموارد المائية المتوفرة فيها، اذ ان تركيا تسعى منذ زمن بعيد الى تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية، فهي تحلم بأن تكون سلة الغذاء في منطقة الشرق الأوسط مما يضعها من الدول العشر الكبرى المنتجة للغداء في العالم، كما تسعى تركيا إلى التصدير أيضاً، فقد اولت اهتماماً كبيراً للقطاع الزراعي الذي يشكل الركيزة الأساسية في سياستها الاقتصادية، ومما تجدر الاشارة إليه ان الزراعة في تركيا تمثل الحرفة الرئيسة، فقد وصلت نسبة العاملين في القطاع الزراعي الى حوالي (41%) من مجموع العاملين بمختلف القطاعات.

كما عملت تركيا على تنمية الزراعة في منطقة (الغاب) عن طريق زيادة المساحة المروية في حوض نهر دجلة من (0.28) ألف دونم الى نحو (23. 2) مليون دونم بعد استعمال كل المشروعات الاروائية [10]. فمساحة الاراضي الزراعية فيها حوالي (30%) من مساحتها الكلية ، ويشكل الدخل الزراعي حوالي (72%) من الدخل الوطني، و (93%) من صادرات تركيا صادرات زراعية، ويحتل القمح موقع الصدارة بين المحاصيل التي تنتج كما يشغل حوالي (٥٢%) من المساحات المزروعة، وقد

شهدت السنوات الأخيرة زيادة كبيرة في انتاج القمح في تركيا بعد ان كانت دولة مستوردة له اصبحت دولة مصدرة وعليه يمكن القول ان النشاط الزراعي في تركيا يعبر عن جوانب قوة الدولة بالنسبة لها، لا سيّما انه يقوم على ركائز اقتصادية واضحة المعالم ومضمونة بشكل أكبر مما هو عليه في دول الجوار المتشاطئة[11].

ان عزم تركيا على استكمال مشروعاتها المائية ما هو الا تطبيق لما تخطط له معتبرة ان مياه نهر دجلة مورد طبيعي يجب ان تستغله لصالحها وتعرض مقايضة هذا المورد الحيوي بالنفط وبالفعل بعد ان اقدمت على بناء السدود ومحطات التوليد الكهربائية التابعة للمشروع اصبحت تركيا غنية بإنتاج الطاقة الكهربائية، وبذلك يمكن القول ان تكثيف تركيا لجهودها في بناء هذا العدد الكبير من السدود، والخزانات، والمحطات الكهربائية سيوفر الطاقة اللازمة لها، وتصدير الفائضة عن حاجتها الى دول المنطقة مستفيدة بذلك من المردودات المالية لتطوير اقتصادها نحو الأفضل، فضلاً عن تحقيق التقارب السياسي للدخول في الاتحاد الاوروبي، وبالطبع أن تركيا سوف تعمل لتحقيق ذلك على سحب كمية كبيرة من مياه نهر دجلة الامر الذي سيؤثر على حصة العراق المائية في نهر دجلة [12].

ثانيا: أهداف سياسية.

تعد المياه مورداً ذا ابعاد سياسية، واقتصادية، إذ تكتسب اهمية كبيرة في العالم بشكل عام، والاقطار التي تعاني من شحة هذا المورد بشكل خاص ولا سيّما الاقطار العربية. لذا فقد تم الاعتماد على عدد من الاتفاقيات والقوانين الدولية من اجل تنظيم استغلال هذا المورد بشكل يضمن الحقوق للدول المتشاطئة في الانهر الدولية، منها القانون الدولي الخاص باستخدام المجاري المائية في الاغراض غير الملاحية، والذي اقرته الامم المتحدة عام 1997 الا ان تركيا لم تعترف بكل هذه القوانين الدولية معتبرة مياه نهر دجلة مياهاً تركية، وان كل ما يرد الى العراق هو عبارة عن مياه عابرة للحدود [13] .تعد تركيا ومن خلال موقعها الجغرافي الذي تحتل به جيوسياسياً

نقطة التقاء اوروبا بالشرق الأوسط، وجمهوريات اسيا الوسطى منطقة حساسة ومهمة استراتيجيا" في المنظور السياسي العالمي بوصفها تمثل احدى مناطق العالم الحيوية.

نجد تركيا تسعى من خلال سياستها المائية تحقيق اهداف سياسية عديدة تاتي في مقدمتها استخدام ورقة المياه للضغط على الاطراف العربية العراق– سوريا وتهديد العرب بهذه الورقة التي باتت تقلق الجميع. وقد استخدمت تركيا عنصر المياه ورقة ضغط لإثارة عدد من المشكلات الخارجية مع دول الجوار وسعت الى ربطها مع مسألة المياه، ومن اهم المشكلات التي سعت تركيا في ادخالها في قضية المياه للمساومة هي مشكلة الاكراد ومشكلة معادلة المياه بالنفط، وباستخدام تركيا لهذه الورقة في العلاقات الدولية تمكنت من الحصول على دور بارز ومهم في ترتيبات المنطقة السياسية بطرح مشاريع تمكنها من المشاركة في رسم الخارطة السياسية تحت ما يسمى مشاريع السلام، ومحاولة بيع المياه العذبة لدول المنطقة، وتسعى تركيا من خلال سياستها المائية المماطلة في التوصل الى اتفاق حول تقسيم المياه مع العراق وسوريا الى ترك ورقة المياه مفتوحة حتى القرن الحالي للمساومة بها لتحقيق مصالحها ولا سيّما ان كل التوقعات تشير الى ان اهم أزمات القرن هي ازمة المياه في الشرق الأوسط (ويتضح مما تقدم ان مشكلة المياه بين العراق وتركيا متعلقة بأكثر من قضية سياسية مع الإشارة الى ان سياسة تركيا المائية لم تعد تحركها اهدافها ومخططاتها الوطنية الضيقة، وانما امتدت لتشمل مخططات السياسة الأمريكية لربط قضية المياه بالمنطقة بقضية النفط، ومفاوضات التسوية مع الكيان الصهيوني، وهذا يعني ان احتمالية اثارة تلك المشكلات تبدو راجحة في المستقبل وبهذا سوف يهدد الخطر الامن المائي)[14].

ثالثا: الاهداف الداخلية:

ان من الأهداف الأخرى التي تسعى تركيا الى تحقيقها من خلال سياستها المائية هي حل المشكلات الداخلية المستعصية التي تشكل مصدر القلق، والاضطراب، وعدم الاستقرار الداخلي، وهي بذلك ترى ان المشاريع التي رسمت لها وسيلة لحل

كل تلك المشكلات وانهائها، وان قيام تركيا بتنفيذ مشروع جنوب شرق الأناضول، والذي خصصت له مبالغ كبيرة .والذي يشغل كل المناطق الجنوبية الشرقية من تركيا التي تشهد منذ وقت طويل اضطرابات مسلحة لأسباب داخلية تعود الى طبيعة نظرة الأتراك وتعاملهم الفوقي مع القوميات الأخرى كالأكراد، والأرمن، وعرب الاسكندرونة. ويحتج الأتراك بإن افضل السبل للقضاء على الاضطرابات في المناطق الكردية هي تنمية تلك المناطق الى الحدود التي تدفع الأكراد بشكل خاص الى التوطن والاستقرار الذي يمكن ان يؤدي بالنهاية الى عزوفهم عن اية مطالب انفصالية، او قومية [15].

المبحث الثاني

الامن المائي العراقي في ظل المشاريع المائية التركية

هناك العديد من الاتفاقيات والمعاهدات بين الجانب العراقي والتركي تشير في بنودها الى مشكلة المياه، إلا ان الاخيرة ترفض الالتزام بها، وتعد ان النهرين نهر واحد من الانهار التركية العابرة للحدود وليست انهاراً دولية كما يعدها العراق، ولهذا تمارس سياسة الاستخدام الأمثل للموارد المائية، وليس مبدأ تقسيم المياه وفقاً للاحتياجات المشتركة، فمنذ أول اتفاق عقد بين الطرفين عام 1920، واهمها اتفاقية الصداقة، وحسن الجوار عام ١٩٤٦ وبروتوكول التعاون الفني، والاقتصادي عامي 1971 و 1980 واخرها مذكرة عام 2009، والتي تضمنت الامور المتعلقة بتشغيل وادارة نهري دجلة والفرات.

إلا ان تركيا ترفض الالتزام والتوقيع على اي اتفاق مباشر يضمن حصة ثابتة للعراق، أو حتى وفقاً للاحتياجات العراقية، لا سيّما أنها لم توقع حتى الآن اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الاغراض غير الملاحية لعام 1997 التي أقرتها الامم المتحدة مما ادى الى نشوب ازمات متوالية تهدد بجفاف النهرين داخل الاراضي العراقية ، ووفقا لذلك استغلت تركيا هذه الأساسيات، إذ وضعت الجانب العراقي لإقامة مشاريع مائية على نهري دجلة والفرات أدت الى أضرار مائية وبيئية كبيرة

على العراق، وهذا ما سيتم توضيحه في تأثير هذه السياسات على الامن المائي العراقي.

المطلب الأول – المشكلات التي تواجه الموارد المائية في العراق

من أهم المشكلات التي تواجه الموارد المائية في العراق الناجمة عن ما قامت به تركيا من مشاريع سدود وخزانات على نهري دجلة والفرات هي كالآتي:

أولاً:- مشكلة العجز المائي.

يواجه العراق اليوم اخطاراً حقيقية كونه يعتمد على مياه مصادرها بالكامل تقريباً تقع خارج حدوده ، فالعراق يعتمد في حاجاته الى المياه على نهري دجلة والفرات وهذان النهران شكلا أهمية كبرى في تاريخه، والذي سمي ببلاد ما بين النهرين وبلاد الرافدين ، وكما كانت مصادر ومنابع هذين النهرين تقع خارج حدود العراق الاقليمية ، فهذا يعني عدم استطاعته التحكم بمنابعها ومصادرهما وبالمشاريع المقامة عليهما خارج حدوده، وتنحصر مشكلة مياه نهر الفرات في طريقة توزيع المياه غير العادلة بين كل من تركيان وسوريا، والعراق ، فالعراق يستغل منذ عام 2000 ما يقارب الـ(33,4%) من مياه هذا النهر ، أي ما يعادل(8,6) مليار م ^{3}،على الرغم من أن النهر الذي يبلغ طوله (2940) كم يجري على اراضي العراق (1160) كم مقابل (610) كم في الأراضي السورية، و(1176) كم في الأراضي التركية ، كما أن مساحة حوضه في العراق هي الاكبر (4603%) من مساحة الحوض الكلية البالغة (444) كم، وتبلغ حاجة العراق وحقه المشروع من مياه الفرات (13) مليار م ^{3}وتمثل (380%) من مجمل موارد العراق المائية، علماً بأن العراق تاريخياً كان يصله من نهر الفرات ما يقارب(30) مليار م ^{3}، في العام من المياه ومن نهر دجلة ما يقارب (20) مليار م ^{3}، فضلاً عن ذلك مياه الروافد التي تصب في نهر دجلة داخل العراق كالزاب الكبير، والصغير، ونهر ديالى، لتصل حصة نهر دجلة من المياه إلى (40) مليار م ^{3}، إلا أنه خلال العشرين سنة الاخيرة قلت هذه الكميات بشكل كبير ، ولا

سيّما في نهر الفرات الذي انخفض منسوبه إلى أكثر من(60%)، إذ وصل إلى (9) مليارات م ^{3} فقط [16].

ثانياً:- مشكلة تحكم تركيا بمياه نهري دجلة والفرات.

أن مشروعات تركيا المائية التي نفذتها على نهري دجلة والفرات تتيح لها التحكم بتصاريف هذين النهرين، وذلك بأطلاق وانشاء المياه من خزاناتها المقامة على النهرين ، مما يؤدي الى تذبذب في الوارد المائي الى العراق، وهذا بدوره يؤدي الى تعثر تنفيذ الخطط الزراعية ، إذ تشير الدراسات التي اعدتها وزارة الخارجية التركية منذ عام 2000 إلى ان التحكم المطلق في المياه التي تتدفق من محطات القوى المائية الخاصة بتلك السدود يكون على وفق الحاجة إلى الطاقة الكهربائية التي يتم تشغيل وحدات التوليد فيها فعند زيادة الحاجة الى الكهرباء يتم تشغيل كامل الوحدات المقامة على سد أتاتورك مثلاً البالغ عددها (8) وحدات ، وفي حالة عدم الحاجة يتم الاكتفاء بتشغيل واحدة، أو اثنتين من هذه الوحدات، وهو ما يعني أن التصريف المطلق لن يكون ثابتاً وبمعدلاته الطبيعية كما تدعي تركيا ان الهدف من اقامة سدودها هو تنظيم جريان مياه دجلة والفرات بأن تتراوح ما بين (200-2000) م/^{3}ثا للطلب على الطاقة، أما اذا كان التدفق قليلاً، فتستنتج عن ذلك كلفة مترتبة على شراء اعداد من المضخات الصغيرة، أو اتخاذ اجراءات اخرى لمواجهة النقص، أو التخفيف من الاضرار المتوقع حدوثها، كما أن تحقيق الهدف التركي بتشغيل الوحدات يحتاج إلى تكرار قطع المياه مرات عدة [17].

فضلاً عن تركيا سوف تتمكن في حالة الأزمات وعلى ضوء الطاقة التخزينية التي تتوفر لديها من إلحاق اضرار بالعراق ، ومن ذلك امكانية احداث فيضانات في النهر بأطلاق تصاريف عالية جداً تفوق استيعاب حوضه، كما أن انهيار السدود في اعالي النهر لأي سبب كان يعني انطلاق الخزين المائي كاملاً وبصورة غير مسيطر عليها، وخلال مدة قصيرة، وهو ما يؤدي إلى تدمير ما يعترضها من منشآت، أو مدن، أو قرى وغيرها، كما أن تحكم دولة المنبع بتصاريف المياه من الممكن أن يؤثر في

وضع ميزانيات خاطئة بسبب المعلومات غير الدقيقة ، وذلك كون العملية بالمياه المتشعبة من النواحي الاقتصادية، والاجتماعية، والجغرافية [18].

ثالثاً:- مشكلة رداءة نوعية المياه.

لقد أدت مشكلة انخفاض الوارد السنوي لمياه نهري دجلة والفرات الى رداءة نوعية المياه فقد ازدادت الاملاح الذائبة فيها، وكذلك المواد الصلبة الاخرى ويعود ذلك لأسباب كثيرة منها: [19]

- زيادة تركيز الاملاح نتيجة لانخفاض التصاريف عن معدلاتها الطبيعية، اذ نجد أن تركيز الاملاح المذابة في مياه الفرات تحد الحدود العراقية لم يتجاوز (450) جزء بالمليون قبل عام 2000 ، إلا انه اليوم ازداد إلى (1375) جزء بالمليون، أما نوعية المياه فمياه دجلة ازداد تركيزها من (250) جزء بالمليون إلى (375) جزءاً بالمليون ، وهذه المياه التي تحتوي على تركيز ملوحة عالية لا تصلح للري بل أنها تكون مصدر لملوحة التربة ، وانخفاض الانتاجية الزراعية.

- ضعف الاجراءات المتخذة لحماية البيئة من التلوث الصناعي ونفايات الزراعة، فالفلاحين عانوا من الزراعة بسبب رداءة نوعية المياه بوسائل مختلفة، كالمواد الكيمياوية الناتجة عن الأسمدة، والمبيدات المستخدمة في الزراعة، أو الملوثات السامة كالنفايات السائلة، ومخلفات الوقود، فضلاً عن الانشطة الانسانية الصحية (المجاري) المتمثلة بالنفايات الصلبة والسائلة، إذ ازدادت نسبة المواد الصلبة بمقدار (17%) في مياه نهر الفرات بعد قيام تركيا بتنفيذ برامج سياساتها المائية.

- ارتفاع درجات الاحترار المائي نتيجة تبريد محطات الطاقة الكهربائية، ومن ثم التأثير على الكائنات الحية الموجودة في الحياة مما يهدد الثروة السمكية، كما ان هذهِ المحطات تؤدي الى تلوث المياه لما تطرحه من فضلات الوقود، والزيوت.

- كما أن انخفاض مناسيب المياه السطحية وصعوبة تصفية مياه الشرب إدت إلى انتشار الامراض الوبائية.

رابعاً:- مشكلة التأثير على ادارة الموارد المائية.

أن التحكم التركي بتصاريف مياه نهري دجلة والفرات يؤثر على ادارة الموارد المائية في العراق وتعرف ادارة الموارد المائية بأنها (مجموعة من الاعمال والتدابير التي تحقق بمجموعها الاستخدام الامثل للموارد المائية، وتمثل هذهِ المجموعة كلاً من التخطيط المائي، والتشريع المائي، والبحوث المائية، والتدريب، والتوثيق، ونظم المعلومات)، ولو توافرت الكميات المطلوبة من الموارد المائية في الوقت المناسب لما كان هناك سبب لحاجة الانسان إلى ادارة الموارد المائية، وتكمن المهام الرئيسة لإدارة المياه في الآتي: [20]

- تحقيق الموازنة المائية وهذهِ تعتمد على توقعات عرض المياه المتاحة والطلب عليها.
- درء الاخطار الناجمة عن المياه الفائضة اثناء السنوات الرطبة وتخزينها للاستفادة منها اثناء السنوات الجافة.
- لمحافظة على نوعية المياه من التدهور والتلوث.

وقد شهدت الالفية الجديدة حتى يومنا هذا تحولاً كبيراً في التوجه العراقي نحو ادارة الموارد المائية، وقد تجسد هذا التوجه في انشاء عدد من المشاريع الاروائية، واعادة ترميم المشاريع القديمة وصيانتها من أجل تحقيق افضل استثمار ممكن لمياه دجلة والفرات، ولغرض تأمين احتياجات العراق المائية فقد اقام العراق العديد من السدود والمشاريع المائية، تأتي في مقدمتها سدود الهندية، والقادسية، والرمادي، ومشروع الحبانية، وقناة الثرثار، وسد الموصل، التي تزود نهر الفرات بـ(6) مليارات م ^{3} من مياه نهر دجلة بعد انخفاض منسوبه في فصل الجفاف [21].

المطلب الثاني – التأثير على التنمية الزراعية في العراق

المعروف أن الهدف المتوقع من تنمية الأراضي الزراعية المروية في العراق هي ايجاد احسن السبل لزيادة الرقعة الزراعية لأنتاج ما يحتاجه افراد المجتمع من الغذاء، لاسيّما أن مناخ العراق شبه الجاف لا يسمح بزيادة الرقعة الديمية؛ بسبب اعتماد ذلك

على الهطول المطري في المنطقة المضمونة والامطار التي تشكل نسبة محدودة من مساحة العراق الكلية، وأن تطوير الاراضي المرورية يصطدم بثلاث مشكلات في مقدمتها توفر المياه اللازمة ، وطبيعة الارض ، ومشكلة تفاقم الملوحة فيها الناجمة عن ارتفاع الملوحة في المياه بسبب انخفاض تصاريف الانهار والتحكم بها من قبل الجاني التركي ، إذ أن تمركز الاملاح في التربة تسبب عن ثلاثة عوامل هي:-

أولاً -:مقدار الماء المضاف من كل ريه وتركيز الاملاح فيها.

ثانياً -:عمق الماء في الارض وتركز الاملاح.

ثالثاً -:مقدار المطر المتساقط.

لذلك فأن مشكلة التملح وتفاقمها ناجم بالدرجة الرئيسة عن زيادة الملوحة في المياه التي تروي منها الترب، وتعد هذهِ اهم مصدر للتملح ، وتشير الدراسات أن بضع سنوات من الري بالمياه ذات الملوحة المرتفعة تؤدي إلى تملح الارض وجعلها غير صالحة للزراعة اذا لم يتوفر البزل الملائم لها [22]

وأن ما يترسب من املاح بسبب مياه الفرات في كل متر من الأرضي التي تروى بمياهه بنحو(155غم/م ^{2}) سنوياً، وان ما يترسب من خلال(78) سنة يحولها الى تربة عميقة مالحة لا تصلح للزراعة مطلقاً دون استصلاحها، وأن استصلاح هذهِ الأراضي يتطلب اعداد خطة لاستصلاح نحو(250) الف دونم سنوياً ، ولاسّيما اذا علمنا أن الاملاح الفائضة عن حاجة النبات تصل(3) مليار طن متري ينبغي ازاحتها وتقدر الأراضي التي تعاني من مشكلة الملوحة (12) مليون دونم ، مما يتطلب عزلها وبزلها، إذ أن نقص مياه الفرات والتعويض عن هذا النقص من مياه بحيرة الثرثار قد يؤدي إلى خروج نحو(40%) من المساحة المروية في حوض الفرات نظراً لأرتفاع الاملاح الذائبة في مياه بحيرة الثرثار التي تجاوز(1500) جزء بالمليون جزء ، ومن جانب آخر فأن السياسة المائية ومن خلال تأثيرها على اعدادات المياه وانخفاض الوارد المائي لنهري دجلة والفرات يقلل من فرص تنفيذ خطط وبرامج استصلاح ما يقارب الـ(22) مليون دونم ويتطلب بشكل كلي، أو جزئي استصلاحها كمساحة

اجمالية، وكمساحة هامة تقدر بنحو (18) مليون دونم وذلك لما تحتاجه من مياه اضافية لأغراض عمليات الغسل والبزل للتخلص من الملوحة[23]

وهذا ما يوضح حقيقة أن الفرات يملك موارد واسعة من الأراضي القابلة للزراعة، وأن المحدد الرئيس للتنمية الزراعية هو توفر المياه الصالحة وليس الأراضي، لذلك تعد عملية توفير الموارد المائية من أهم العوامل الطبيعية التي تواجه سياسات التنمية الزراعية شرط أن تكون هذهِ الموارد النوعية والكمية المطلوبة، مما سيكون هناك تحدي كبير يواجه الزراعة العربية نتيجة للسياسات التي تنتهجها دولة المنبع تركيا التي تؤثر على الموارد المائية العربية، وعليه سيكون هناك ضرر للأمن القومي العربي وتأثير سلبي على برامج التنمية الزراعية في العراق التي تستهدف تحقيق الأمن الغذائي الوطني، إذ ستقل المساحات المزروعة الى حدود النصف مما ينعكس على تقليل كميات الانتاج الزراعية للمحاصيل الغذائية الرئيسة كالحبوب، والمحاصيل الصناعية التي تحتاج الى مساحات اكبر لزراعتها[24].

وفضلاً عما ذكر فأن قيام تركيا بملئ بحيرة سد إليسو في عام 2018 ، ادى إلى قطع كامل لمياه النهر عن العراق وبعد مساعي حكومية حثيثة أجلت تركيا قطع المياه لمدة محدودة، وعليه ادى ذلك إلى خلق أزمة سياسية في العراق تمثلت بأندلاع شرارة تظاهرات حاشدة في محافظة البصرة في عام 2018 بسبب انقطاع المياه، الأمر الذي دفع رئيس الوزراء العراقي السابق (حيدر العبادي) إلى الإعلان بأن حكومته تقف مع مطالب المتظاهرين، وقد شكلت خلية أزمة لتلبيتها ، وبعد لقائه مع العديد من شيوخ ووجهاء محافظة البصرة، والناصرية اتخذت الحكومة العراقية العديد من القرارات العملية كمشاريع قصيرة المدى آنية لتحسين الماء، فضلاً عن حزمة أصلاحات مالية تقدر بـ(5) تريليونات دينار عراقي منها (3) تريليونات ونصف التريليون تخصص للبصرة، والأخرى المتبقية للمثنى وذي قار، والنجف ، التي تعد عبارة عن إكمال لمشاريع متوقفة منذ عام 2014 تتعلق بالماء[25].

لذلك فإن لبناء السدود التركية انعكاسات خطيرة على العراق في مجالات الزراعة ومياه الشرب وتوليد الطاقة، فضلاً عن زيادة مساحة التصحر، إذ أن حجب السدود للمياه يؤثر كماً ونوعاً على المياه العراقية فقلة واردات المياه من شأنها رفع تركيز الملوحة في مجرى النهر، ومن ثم سيؤثر ذلك سلباً على نوعية الأراضي بعد ان يزداد تملحها، مما يؤدي بالمزارعين الى هجرتها نتيجة لعدم انتفاعهم فيها بسبب تردي منتجها، وكل ذلك من عوامل التصحر الكثيرة التي يمكنها ان تفعل فعلها في العراق كونه يقع ضمن مناطق جافة ينخفض فيها معدل الامطار السنوي عن(250) ملم، وهذهِ مشكلة طبيعية تؤثر على نمو الغطاء النباتي، فضلاً عن سوء ادارة الموارد المائية وانتشار ظاهرة الكثبان الرملية وحصول تغيرات في الطقس، كما ان تدهور الارض نتيجة انخفاض واردات المياه تؤدي الى تردي الواقع الاقتصادي وزيادة الحاجة إلى الاستيراد بدل الاكتفاء الذاتي، فضلاً عن تردي الثروة الحيوانية (ابقار، وجاموس، واغنام، وغيرها)، ثم انخفاض فرص العمل وزيادة البطالة في مراكز المدن بسبب هجرة المزارعين اليها، هذا الوضع يتطلب من الجهات ذات العلاقة أن تتحرك لمراقبة الوضع المائي الذي ستؤول اليه الاوضاع في العراق وتدرسه بغية وضع الحلول وبما تقدم من رؤية جلية يعتمدها العراق في تعاملاته مع تركيا التي تستفيد من مشاريعها الخزنية سواءً تلك التي اقيمت وتقام على نهر الفرات ضمن مشروع (الغاب)، وأدت الى تقليل وارداته المائية أو من خلال مشروع سد (اليسو)، والذي يعمل على تقليل وارداته المائية السنوية أيضاً، فضلاً عن تردي نوعيتها، مما ستكون له انعكاسات سلبية وخطيرة على مستقبل الزراعة في العراق[26].

أن السياسة المائية التركية أدت الى تذبذب الوارد المائي السنوي لنهري دجلة والفرات، بسبب المشروعات التركية على النهرين والتي تهدف تركيا من ورائها تحقيق العديد من الاهداف لغرض ابتزاز العراق والضغط عليه لتحقيق معادلة المياه مقابل النفط ، لذا فهي ترفض مبدأ القسمة العادلة لتوزيع المياه بينها وبين سوريا والعراق، وتسوية المشكلة وفق مبادئ القانون الدولي، ومواصلة مشروعها الكبير (الغاب) على نهري

دجلة والفرات دون الاهتمام بأثاره السلبية حاضراً ومستقبلاً على العراق، وعليه ينبغي لغرض مواجهة وتجنب ازمة مائية قد تكون شديدة الخطورة في المستقبل لابد للعراق أن يعمل على صياغة سياسة مائية شاملة تأخذ بعين الاعتبار حاجات العراق إلى المياه في المستقبل، وتستند الى بناء المزيد من الخزانات والسدود، واستغلال مياه الامطار الجوفية، وترشيد الاستهلاك المائي بأنواعه الزراعي، والصناعي، والمنزلي، ويكون ذلك عن طريق تنفيذ ما يأتي:

1. تعزيز التنسيق والتعاون بين العراق وتركيا، والعمل على اقامة علاقات متينة ووثيقة من خلال استثمار حجمالتبادل الاقتصادي.
2. تطبيق النهج التشاركي ومبادئ الادارة المتكاملة للموارد المائية وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في تنفيذوادارة مشاريع المياه.
3. تفعيل التعاون الدولي والبيئي من اجل الحد من نقص المياه والحد من التنافس عليه مع ايجاد وسائل فعالة لإدارة المياه المشتركة بعد التوصل لقسمة عادلة بين الدول المتشاطئة، وانشاء منظومات اقليمية لإدارتها، واستخدام الآليات الحديثة لإستغلال الثروة المائية.

الخاتمة:

يُعد نهري دجلة والفرات من الأنهار الدولية التي تشتركُ فيها دُول عدة هي (سوريا، والعراق، وتركيا) ، وقد أدتْ السياسة التركية المائية إلى نشوء نزاعات حول النهرين، حينما بدأتْ الحكومات التركية المُتتالية بإنشاء مشاريع تنموية مُستدامة على أراضيها وبما أنَّ تركيا تُعتبر دولة منبع بالنسبة لنهري دجلة والفرات، فقدْ ساهمتْ في إستغلال هذا الظرف الجيولوجيّ والطبيعيّ مِنْ أجل إقامة السدود، والمحطات، والمشاريع المائية، مُعتبرة المياه على أراضيها مياه وطنية ، وترفضُ تركيا اعتبار نهري دجلة والفرات انهار دولية بحيث تُطبقُ عليها قواعد القانون الدوليّ، وتُطلقُ عليها وصف "المياه العابرة للحدود" .

إنَّ التهديد والتحديّ الأمني والمائي يتلخصُ في أنّ معظم مصادر المياه العربية تقعُ في منابع خارج الإقليم نفسه، هذا ما شاهدناه في مياه العراق وسوريا ، مما يجعلُ من دولة المنبع ، التي هي تركيا في دراستنا ، مُتحكمة في نصيب باقي الدول المتشاطئة والمشتركة في النهر نفسه، ويُعطيها القيمة الإستراتيجية لأمنها المائي والغذائي.

كما تسعى تركيا إلى مقايضة الدول النفطية، وعلى رأسها العراق، بالماء، وهذا ما شاهدناه من تصريحات مباشرة من مسؤولين وسياسيين أتراك.

الاستنتاجات

تتعامل تركيا (ضمن سياستها المائية) مع نهر دجلة باعتباره من المجاري المائية العابرة للحدود وتنتزع منه الصفة الدولية.

1. تعد تركيا نهري دجلة و الفرات شبكة مائية واحدة، وبموجب ذلك تستثمر مواردها المائية السطحية في اطار مشروع جنوب شرق الأناضول(P.A.G) لتحقيق مجموعة غير محدودة من الأهداف تنتهي بخدمة المصالح التركية، سواء كان على المستوى الداخلي، او الإقليمي، او الدولي.
2. لدى تركيا موارد مائية كثيرة يمكنها الاستفادة منها في تنفيذ اهدافها التنموية دون ان تلحق الأضرار بالعراق وسوريا .
3. يعاني العراق حالياً عجزاً مائياً من المتوقع ان يستمر خلال السنوات اللاحقة، في حين تعاني تركيا تخمة مائية يفوق فيها ما هو متاح من المياه لإحتياجاتها المختلفة.

الهوامش:

1. المركز العربي للمناطق الجافة والقاحلة والاتفاقيات الدولية التي تنظم الاستفادة من الموارد المائية، المؤتمر الوزاري لوزراء الزراعة والري، القاهرة، 1997 ،ص63 .
2. صباح محمود محمد ووليد محمود ابو سليم، الامن المائي العربي، دار الكندي للنشر والتوزيع، اربد، الاردن، 1998 ، ص22

3. علي هارون، جغرافية الدول الاسلامية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2005 ،ص447
4. موسوعة النهرين، خبر منشور عن انشاء المشاريع التركية على شبكة المعلومات العالمية الأنترنيت www.nahrain.com
5. ترتول، مشروع جنوب شرق الأناضول (الكاب) في تركيا، ترجمة جميل محمود الخاور، وزارة الري/1996/ص17
6. نوار جليل هاشم، سيناريوهات الصراع والتعاون على المياه بين العراق وتركيا بعد انشاء سد اليسو التركي على نهر دجلة، مجلة المستقبل العربي، العدد359 ،بيروت، 2009 ،ص31 .
7. نوار جليل هاشم، سيناريوهات الصراع والتعاون على المياه بين العراق وتركيا بعد انشاء سد اليسو التركي على نهر دجلة، مصدر سابق ص 35 .
8. حسون جاسم العبيدي، اثر المياه في العالقات العراقية–التركية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العدد 16 ،2009 ،ص67 العدد/23 مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية / جامعة بابل تشرين أول /2015م
9. عبد الملك محمود، حرب بلا رصاص، ضوء على ازمة المياه في العراق، مجلة الرائد، العدد 31 .2008 ،ص23
10. محمود وهيب السيد، ازمة مياه دجلة والفرات، ازمة ذات اطراف واتجاهات متعددة، مجلة المستقبل العربي، ص41، 1998 ،العد 132 .
11. نبيل محمد سليم، الأبعاد السياسية لمشاريع تركيا المائية، بحث مقدم الى مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ندوة المياه، 1993 ،ص146.
12. سامح غرابية ويحيى فرحان، المدخل الى العلوم البيئية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 1987 ،ص119.
13. مرتضى جمعة حسن، موارد المياه والسياسة والصراعات الدولية، بحيث منشور في مجلة الاتحاد، العدد12 ،2006 ، ص13.
14. وزارة الري، قسم الموازنة المائية، توقعات عن التطوير الشامل للأراضي الزراعية في تركيا، تقرير غير منشور، .1996

15. ماهر اسماعيل ابراهيم الجبوري، تركيا ودول الجوار، اطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2006 ،ص23.

16. علي عبد الهادي، المجال الحيوي للاقتصاد التركي وأثاره وانعكاساته اقليميا" مع التركيز على الانعكاسات الخاصة بالعراق، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة). جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، 1997 ،ص193

17. ستبرق كاظم سبوط المسعودي، العلاقات التركية – الإسرائيلية وابعادها المستقبلية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2005 ،ص123.

18. ثائر محي الدين الصالحي، الطاقة في تركيا، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، مقدمة الى معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، الجامعة المستنصرية، 1989 ،ص79.

19. عبد القادر بودقة، ازمة الطاقة في تركيا، مركز الدراسات التركية، (الأرشيف والتوثيق)، حلقات اقتصادية، جامعة الموصل، رقم الملفات 17 ،ص13.

20. حبيب راضي طلفاح الدليمي، توزيع السكان في تركيا، رسالة ماجستير، (غير منشورة) مقدمة الى معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية (الملغى)، الجامعة المستنصرية، 1988 ،ص5.

المصادر:

1. استبرق كاظم سبوط المسعودي، العالقات التركية – الإسرائيلية وابعادها المستقبلية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2005.

2. ترتول، مشروع جنوب شرق الأناضول (الكاب) في تركيا، ترجمة جميل محمود الخاور، وزارة الري/1996.

3. ثائر محي الدين الصالحي، الطاقة في تركيا، رسالة ماجستير،)غير منشورة(، مقدمة الى معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، الجامعة المستنصرية، 1989.

4. حبيب راضي طلفاح الدليمي، توزيع السكان في تركيا، رسالة ماجستير، (غير منشورة) مقدمة الى معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية (الملغى)، الجامعة المستنصرية، 1988.

5. حسون جاسم العبيدي، اثر المياه في العالقات العراقية–التركية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العدد 16 ،2009 .

6. سامح غرابية ويحيى فرحان، المدخل الى العلوم البيئية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 1987 .

7. صباح محمود محمد ووليد محمود ابو سليم، الآمن المائي العربي، دار الكندي للنشر والتوزيع، اربد، الأردن، 1998.

8. عبد القادر بودقة، ازمة الطاقة في تركيا، مركز الدراسات التركية، (الأرشيف والتوثيق)، حلقات اقتصادية، جامعة الموصل، رقم الملفات 17.

9. عبد الملك محمود، حرب بلا رصاص، ضوء على ازمة المياه في العراق، مجلة الرائد، العدد 31 ،2008 .

10. علي عبد الهادي، المجال الحيوي للاقتصاد التركي وأثاره وانعكاساته اقليميا" مع التركيز على الانعكاسات الخاصة بالعراق، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، 1997 .

11. علي هارون، جغرافية الدول الاسلامية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2005.

12. ماهر اسماعيل ابراهيم الجبوري، تركيا ودول الجوار، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2006

13. محمود وهيب السيد، ازمة مياه دجلة والفرات، ازمة ذات اطراف واتجاهات متعددة، مجلة المستقبل العربي، العدد231 ، 1998.

14. مرتضى جمعة حسن، موارد المياه والسياسة والصراعات الدولية، بحيث منشور في مجلة الاتحاد، العدد12 ،2006.

15. المركز العربي للمناطق الجافة والقاحلة والاتفاقيات الدولية التي تنظم الاستفادة من الموارد المائية، المؤتمر الوزاري لوزراء الزراعة والري، القاهرة، 1997.

16. موسوعة النهرين، خبر منشور عن انشاء المشاريع التركية على شبكة المعلومات العالمية الأنترنيت www.nahrain.com.

17. نبيل محمد سليم، الأبعاد السياسية لمشاريع تركيا المائية، بحث مقدم الى مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ندوة المياه، 1993

18. نوار جليل هاشم، سيناريوهات الصراع والتعاون على المياه بين العراق وتركيا بعد انشاء سد اليسو التركي على نهر دجلة، مجلة المستقبل العربي، العدد 359 ،بيروت، 2009.

19. نوار جليل هاشم، سيناريوهات الصراع والتعاون على المياه بين العراق وتركيا بعد انشاء سد اليسو التركي على نهر دجلة، مصدر سابق.

20. وزارة الري، قسم الموازنة المائية، توقعات عن التطوير الشامل للأراضي الزراعية في تركيا، تقرير غير منشور، .1996